الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

بن عيسى سعاد
عمارة ربيعة

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة

دراسة حالة الجزائر 2010-2021

لجنة المناقشة:

د.	برو هشام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســا
أ.د.	عايد لمين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
د.	يحياوي عمر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه وإحسانه ..

والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بالشكر للوالدين الكريمين على كل المجهودات المبذولة

في سبيل توفير الظروف الملائمة للدراسة.. وكذلك على الدعم المعنوي .

الشكر موصول لأستاذ المشرف على هذا العمل البروفيسور

"عائد لمين" حفظه الله ورعاه.

شكر لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

ربيعة.....سعاد

إهـــــــــــداء

❖ إلـى من قال فيهما سبحانه وتعالي:﴿ فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا

وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ قُلْ رَبِّ

ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً ﴾

(سورة الإسراء الآية 24)

❖ إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الاطمئنان إلى أغلي ما في الوجود

❖ أمـــي الحبيبة الغالية .

❖ إلـــى من كان سندا لنا في الحياة صاحب الفضل ومصدر الرعاية

إلى الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه احتراما وعرفانا وطاعة بعد الله والرسول وحبا أبي الغالي .

❖ إلـــــى إخوتي واخوتي الاعزاء

❖ إلـــــى كل أساتذة وعمال قسم العلوم الاقتصادية

❖ إلى كل من يعرفنا من قريب وبعيد.

❖ ربيعة

إهـــــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين.....

إلى كل الإخوة والأخوات.....

إلى كل الأقارب.....

إل

❖ ربيعة

فهـــــرس
المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
شكـــــــــر	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط والميزانية العامة للدولة	
تمهيد:	06
المبحث الأول: أساسيات حول أسعار النفط	07
المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه	07
المطلب الثاني: مفهوم سوق النفط وأسعاره	10
المطلب الثالث: محددات أسعار النفط	14
المبحث الثاني: ماهية الميزانية العامة للدولة	18
المطلب الأول: تعريف الميزانية وخصائصها	18
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية العامة للدولة	19
المطلب الثالث: مراحل دورة الميزانية العامة	22
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	
تمهيد	28
المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري 2001-2021	29
المطلب الأول: السياسة المالية 2000-2009	29
المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل الإصلاحات 2000-2019	33
المبحث الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر 2010-2021	41

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة والنفقات العام في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	**41**
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	**42**
خلاصة الفصل	**46**
الخاتمة	**48**
قائمة المصادر والمراجع	**51**
الملخص	**55**

قائمة الجـداول

قائمة الجداول

الرقم	العـــــــــنوان	الصفحة
(01)	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2009	30
(02)	مضمون مخطط الدعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	35
(03)	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط الدعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	36
(04)	برنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة 2005-2009	38
(05)	مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	38
(06)	توزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو	39
(07)	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018	41
(08)	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2009-2013	42
(09)	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014-2018	44

مقدمـــــــــة

مقدمة:

تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى زيادة وتنويع مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والانفتاح على الأسواق الدولية، فالحال بالنسبة لبعض الدول النامية النفطية أين تعتمد على مصدر واحد للدخل، الأمر الذي يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار ذلك المصدر فقط وتأثر مختلف المؤشرات الكلية بما فيها الميزانية العامة لدولة.

ومواجهة المنافسة الشرية عن طريق الأسعار التنافسية لسعر النفط العاملي في المنظمات الدولية من أجل توازن الميزان التجاري وإن المتتبع لمسار أسعار النفط منذ عشرينيات القرن الماضي وإلى الآن لاشك بانه سوف يقف على نتائج بالغة الأهمية نظرا للمورد المالي من أجل تحقيق توازن في الميزان التجاري خاصة، بحيث يمثل نقطة قوة اقتصادية كثير من دول العالم خاصة الدول المصدرة للنفط.

لقد ساهم التوزيع غير المتوازن للبترول بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للبترول يتم من خلاله تبادل السلعة البترولية بين الدول المنتجة والمستهلكة ، وتعد الجزائر من بين الدول النامية المصدرة للنفط، ومن بين الدول الاقل تنوعا في صادراتها ، اذ يمكن تصنيفها على انها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات بنسبة تفوق 95 بالمائة في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 بالمائة من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الأساسية، وأيضا اعتمادها الكبير على العوائد البترولية خلال الثمانينات جعلها تتكبد خسائر كبيرة حيث بدا ذلك جليا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومع مطلع التسعينات شهد تطبيق العديد من الإصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق لأسعار البترول منذ سنة 2000 غير أنها لم تدم طويلا لتنهار في جوان 2014.

ولكن تظل القضية التصديرية لأسعار النفط في قفص أسود حتى الآن بسبب غياب الفلسفة التصديرية والسلوك التصديري الفعال والمعرفة التكنولوجية للبورصات العالمية.

إشكالية البحث:

مم سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

وبناءا عليه يقودنا من السؤال إلى طرح الأسئلة الجزئية التالية؟

- ما هي أهمية أسعار النفط بالنسبة للميزاينة العامة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير أسعار النفط على عائدات الميزانية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن طرح الفرضية الأساسية التالية واختبار صحتها وهي أن:

"تتأثر عائدات الميزانية العامة للدولة بتقلبات أسعار النفط بعلاقة طردية لاعتمادها بشكل أساسي على عائدات المحروقات"

وعليه يمكن تحديد الفرضيات الجزئية التالية:

- لأسعار النفط أهمية في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية
- تغير سعر مورد رئيسي هام حتما سيؤثر على الميزانية العامة للدولة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- تقلبات أسعار النفط ارتفاعا بصفة خاصة، يساعد الدولة على توفير التمويلات الممنوحة للنفقات العامة؛
- الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري؛

أهداف البحث:

- فهم وتوضيح أهم المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع.
- تحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة
- توضيح أهمية التغيرات السلبية والايجابية لتقلبات أسعار النفط.
- الوصول إلى الأبعاد الاقتصادية والمالية للتأثير على أسعار النفط على الميزانية العامة.
- الوصول إلى حلول مناسبة للإشكالية العامة، واختبار صحة كل من فرضيات البحث الموضوعة.

أسباب اختيار موضوع البحث:

لقد تم اختيار الموضوع نظرا لعدة أسباب يمكن ذكرهما فيما يلي:

- لأن الموضوع حديث نسبيا خاصة بالنسبة للدول النامية التي تعتبر هذا الأخير مورد رئيسي للدولة.
- الظروف الاقتصادية العالمية.
- دوافع شخصية أهمية هذا المورد لكثير من الدول المصدرة للنفط خاصة في الأزمات الاقتصادية والصحية كما هو الوقت الراهن.

منهج وأدوات البحث:

إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الموضوع، والمنهج التحليل في الجانب التطبيقي لأنه يلائم لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، بالإضافة إلى الاعتماد على منهج الاحصائيات أسعار النفط خلال فترة الدراسة

هيكل البحث:

من أجل تغطية الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين فصول الفصل الأول تطرقنا فيه إلى مبحثين المبحث الأول أساسيات حول أسعار النفط والمبحث الثاني ماهية الميزانية العامة للدولة، أما الفصل الثاني: .....

الفصـــــل الأول

الإطار المفاهيمي لأسعار النفط والميزانية العامة للدولة

تمهيد:

النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر و"أليوم" وتعني "زيت" ويطلق عليه أيضا "الزيت الخام"، كما أن له اسما دارجاً وهو "الذهب الأسود."

البترول هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني عامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات والتي بدورها تتكون من الهيدروجين والكربون وبعض الأجزاء غير الكربونية والتي يمكن أن تحتوي أساساً على النيتروجين، الكبريت والأكسجين.

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول أسعار النفط.

المبحث الثاني: ماهية الميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: أساسيات حول أسعار النفط

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه

الفرع الأول: تعريف النفط

التعريف الأول: يعرف البترول على أنه مورد طبيعي غير متجدد ذو رصيد ثابت وكميات محددة موجودة في صورة مخزون في باطن الأرض.[1]

التعريف الثاني: النفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، ويتكون من هدر وكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه وتفاوته بحسب مكان استخراجه، ويطلق عليه الذهب الأسود، فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم، وتكمن قيمة النفط في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه، ويمثل المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية.

التعريف الثالث: البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطوح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق كسور أرضية) أو بفعل الإنسان، وُيمكن الحصول على النفط عن طريق الحفر والتنقيب بآلات ومعدات معينة واستخراجه من باطن الأرض، وذلك عن طريق شركات مصَرح لها بالقيام بهذا العمل، فمنهم من يرى نشأته أزلية أو طبيعية أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان كنتيجة للتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد غير العضوية التي تتكون منها[2]، فهو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيماوية وبما فيها الأسمدة، مبيدات الحشرات، وكثير من الأدوات البلاستيكية والرقائق والأنابيب والأقمشة والنايلون والحرير الاصطناعي والجلود الاصطناعية والأدوية.[3]

الفرع الثاني: أنواع النفط

يوجد النفط في الطبيعة على ثلاثة أنواع[4]:

---

[1]– أحمد فريد مصطفى، **موارد اقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة**، مصر،2006، ص: 23.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص:15.

[3]– محمد ماضي وكمال ديب، **اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة** ، النشر الجامعي الجديد ،تلمسان الجزائر ، 2017، ص: 18.

[4]– محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة**، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص: 28.

1. **الشكل السائل (النفط الخام):** (Crude oil)أو يسمى خام البترول يتميز النفط الخام برائحة خاصة ومتميزة لونه متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الانسكاب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.

2. **الشكل الغازي (الغاز الطبيعي)** :وهذا يتكون من مجموعة عناصر: الميثان (Methane)، الإيثان (Ethane) ، البروبان (Propane) ،البوتان(Potane) وكذلك عناصر أخرى كالنتروجين وثاني أوكسيد الكربون والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.

3. **الشكل الصلب أو شبه الصلب:** كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.

وهذا الاختلاف ينجم عنه تأثيرات متعددة على الاقتصاد من أهمها:

- التأثير على قيمة وسعر البترول؛
- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول؛
- التأثير على العرض البترولي.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للنفط

أولا: أهمية النفط في القطاع الصناعي

تظهر أهميته بشكل واقعي في النقاط التالية:

- يلعب البترول دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكل وملبس وغير ذلك، فضلا عن ذلك فإن القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة وتأمين أجورهم. فبدون النفط ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية تؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الدولي؛

- يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضاً، ويستخدم أيضا لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات ببعضها البعض؛

- تظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك الألياف الصناعية، والدهانات والمنظفات،... والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية.

ثانيا: أهمية النفط في القطاع التجاري

كان ولازال للنفط الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية والضرورية لحياة الإنسان، بيد أن النفط لعب أيضاً الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية والتي تظهر في النقاط التالية:

- يعتبر مصدر للأموال للدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أصبحت مادة استراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية؛

- من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها انتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية؛

- يلعب البترول دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن أن تطال حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتبار أنه مادة استراتيجية وأكبر الاحتياطيات موجودة في الدول النامية –خاصة الدول العربية– التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة؛

- أدى الطلب المتزايد والمتنامي على البترول ومنتجاته خاصة من لدن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية واليابان، إلى تنامي وتطور تجارة النفط العالمية بسرعة ملحوظة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وإلى غاية اليوم.

المطلب الثاني: مفهوم سوق النفط وأسعاره

الفرع الأول: تعريف سوق النفطية وعناصره

أولا: تعرف سوق النفط

التعريف 01: هي المكان الجغرافي المعلوم الذي تتلاقى فيه قوى العرض والطلب لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين.[1]

التعريف الثاني: هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة.

"وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات".

التعريف الثالث: السوق العالمية للنفط هي سوق تضم كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب(المستهلكين) من جهة خرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه

[1]– محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى ،2003، ص 150.

احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه[1]."

ثانيا: عناصر السوق النفطية

يمكن أن تتكون السوق النفطية من العناصر التالية:[2]

- ✓ المكان المعلوم أو الوهمي؛
- ✓ الأطراف المتبادلة وهم البائعون والمشترون بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ الوسائل والأدوات المسهلة والمكملة لعملية التبادل؛
- ✓ السعر والزمن المحددين للقيام بعملية التبادل.

الفرع الثاني: تعريف أسعار النفط وأنواعها

أولا: تعريف أسعار النفط

التعريف الأول: سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرض أو طلبه أو الاثنين معا.

التعريف الثاني: سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبرة فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.

التعريف الثالث: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكّون من (42)غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما

---

[1]– بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثر الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014-2015، ص: 18- 19.

[2]– بو فيلح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطّة الواقع والآفاق مع الإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3 ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010\2011، ص: 22.

انعكس على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حيث أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن.[1]

ثانيا: أنواع أسعار النفط

1. **الأسعار المعلنة:** وهو السعر الذي تعلنه الشركات في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالوحدة النقدية الأمريكية وقد ابتدأ العمل بهذا النوع منذ عام (1880) وذلك عند إعلان شركة (ستاندرا أويل أوف نيوجرسي) سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر.[2]

وهو السعر الذي كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وذلك على وفق مصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، محسوبا بالوحدات النقدية الأمريكية.

2. **السعر المحقق:** هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة والتي يتفق عليها بين الاطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع والشراء (نسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات الدفع)[3]. كما أن هذه التسهيلات تعود لطرفين وتتأثر الأسعار المتحققة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وظروف السوق البترولي[4].

3. **أسعار الإشارة:** تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة وقد طبقت لأول مرة قبل الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع

---

[1]– سهام حسين البصام، **مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية – دراسة تحليلية–**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، مقال بدون ترقيم.

[2]– ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير عباس، **أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة،** مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد(1)، المجلد(41)، العراق، كانون الثاني(2007)، ص:258.

[3]– رحمان أمال، **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة،** أطروحة دكتوراه علوم ألاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص:23 .

[4]– ادريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية–دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (–1980 2014)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبى بكر القايد، تلمسان، 2016–2015، ص: 96.

فرنسا في يوم 1965/07/28 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أرضيها على احتساب العوائد الحكومية بهذه الأسعار اعتبارا من يوم 1967/01/01 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا[1].

4. **سعر الكلفة الضريبية:** يمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات لقاء حصولها على برميل من النفط الخام ويساوي كلفة الإنتاج مضاف إليها عوائد الحكومة المتمثلة في الضريبة والريع.[2]

5. وقد تم التوصل إلى أنّ هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

6. **السعر الفوري (الآني)**[3]: الأسعار الآنية هي أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

7. **السعر الرسمي(الإداري):** هذا السعر هو تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية وقد ساد هذا السعر في السوق الدولية طيلة فترة السبعينات وحتى عام 1987 عندما اعتمدت أوبك سلة أسعار النفوط متنوعة منها ستة نفوط من بلدان أعضاء أوبك والسابع خارجها من

---

[1]- جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد09، المجلد 01، جوان 2016، ص: 4.

[2]- حيدوشي عاشور، **مرجع سابق**، ص: 48.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص: 49-48.

دولة المكسيك، إذ أنّ تغيّر متوسط أسعار هذه النفوط السبعة خلال زمن معلوم يعتبر الأساس الذي يتحدد به السعر المعلن الرسمي)الإداري(لبلدان أوبك ونفوطها المختلفة.

8. **السعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار.

9. **سعر التحويل:** وهو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من نشاط لآخر.

10. **السعر الترجيعي:** يقصدر به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة وعلى أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كفلة التكرير وهامش ربح التكرير وهاش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، وظهر هذا النوع في الثمانينات في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية.

11. **السعر الإرجاعي:** هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدة محددة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، وظهر هذا النوع في السوق الفورية الآجلة في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات

12. **سعر المقايضة النفطي:** يعبر عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالاستناد على سعر يكون أقل من السعر الرسمي أول يكون هو السعر المتحقق.

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط

أولا: العرض والطلب البترولي: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل.

ثانيا: الاحتياطات النفطية: الاحتياطي النفطي يعرف بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض الذي يمكن استخلاصه الوسائل التقنية المعروفة والمتاحة في الوقت الذي يتم به الاستكشاف.

ثالثا: طبيعة النفط[1]: يعتبر النفط أحد الموارد الناضبة مما يعني عدم صلاحية القاعدة الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب وبالتالي انخفاض نصيب الأجيال القادمة من الموارد النفطية، ولهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل.

رابعا: المنهج الحدي ومبدأ الندرة: يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعا في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكلما ارتفع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى المسارعة في الوصول إلى نقطة نضوب ولكن فرضية كهذه تفقد أهميتها بسبب التطور التقني الذي يكون قادرا على تقليص حجم الطلب، وكذلك بسبب عوامل التأكد التي تحيط ببيانات الاحتياطات المكتشفة. خاصة وأن هناك فارق بين تقدير الاحتياطي المؤكد وتقرير ما هو متاح من الفعل.[2]

خامسا: العوامل النفسية: للعوامل النفسية دور كبير في السوق النفطية تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى من حيث كمية العرض وحجم الطلب بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمة توقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات.

سادسا: العوامل الجيوسياسية: تؤدي العوامل الجيوسياسية دور كبيرا ومؤثرا في أسعار النفط في ظل التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج وتكرير النفط، الأمر

---

[1]– حيدوشي عاشور، **مرجع سابق**، ص: 58.

[2]–جسر التنمية، **أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية قضايا التنمية في الدول العربية**، العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: 12.

الذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين، الأمر الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع، غير أن العامل الجيوسياسي يبقى آنيا ومرحليا بظروف سياسية معينة[1].

سابعا: نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: أسهمت الأسواق المالية في رسم اتجاهات أسعار النفط، حيث تؤثر أسعار الصرف على الأسعار الحقيقية للنفط ويؤدي انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى إلى انخفاض سعر النفط مقوما بهذه العملات، كما يؤدي الخفض في قيمة الفائدة إلى خسارة القيمة الحالية للنقود بسبب التضخم مما يخلق عائدا سلبيا عليها، كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع في بروز في الأسواق الآجلة للنفط، ويؤدي ذلك إلى خلق طلب وهمي على ما يسمى بالبراميل الورقية[2]، وقد ساهم ذلك في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط وتزايد نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط عام 2003 في ظل المخاوف من تلاشي الطاقات الإنتاجية الفائضة، وتزايدت درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات الناجمة عن الظروف الجغرافية السياسية.

ثامنا: انخفاض الدولار: من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة –انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر بالدولار.[3]

---

[1]–عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت عمى تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين)، 2013، ص: 337.

[2]– الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، منظمة الأوبك، الكويت، شتاء 2010 ، ص:42 .

[3]– سعد الله داود، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار2010–2008**، مجلة الباحث، عدد 9، ص ص:215 –216.

تاسعا: الموقع الجغرافي: إن الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير يؤثر تأثيرا بالغا في أسعار براميل النفط، حيث أنه كلما قربت منافذ التصدير من نقاط الاستلام كانت أجور الشحن أقل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل ومنه تنخفض أسعار براميل النفط وهذا ما جعل بعض منافذ التصدير مثل مضيق هرمز ومضيق جبل طارق كمنافذ متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى.

المبحث الثاني: ماهية الميزانية العامة للدولة

المطلب الأول: تعريف الميزانية وخصائصها

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة

التعريف الأول: الميزانية هي وجود للنفقات والإيرادات المقرر تحقيقها خلال مدة محددة من طرف شخص أو مجموعة وهي تعني بالنسبة للدولة الوثيقة التي من خلالها يتم تقدير وترخيص الإيرادات والنفقات للقطاعات العمومية"

التعريف الثاني: "هي وثيقة محاسبية وقانونية ومالية تعبر عن فكرة التوقع والاعتماد للنفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة والتي تعتبر في صورة أرقام النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة".

التعريف الثالث: الميزانية وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة، وتحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة".[1]

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة للدولة

أ. **إن الميزانية مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة:** ومعنى ذلك أنه قبل التصديق في حكم المشروع، وبعد تصديق السلطة التشريعية المختصة تصبح في حكم القانون الذي يخول للسلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات وجباية الضرائب بالشكل الذي ورد بالميزانية.

ب. **تحديد نفقات الدولة وإيراداتها:** أي بيان مفصل لما تعتزم على إنفاقه، وبيان مفصل عن الإيرادات اللازمة لتغطية الإنفاق العام ومصادر الحصول عليها، وهكذا تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعها.

ج. **خلال فترة زمنية متصلة:** وجدت العادة على أن تكون هذه الفترة محددة بسنة، وقد يحدث في بعض الأحيان أن تكون أقل أو أكثر من سنة، وهذا في حالة إرادة تغيير موعد بدء السنة المالية".[2]

---

[1] سنوري عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 2000، ص275.

[2] أحمد بوحلال، مدى فعالية المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط،ط 2009،2010، ص 48،49.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية العامة للدولة

الفرع الأول: أهداف الميزانية العامة للدولة

الميزانية العامة للدولة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

أولا: الأهداف التخطيطية

يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية:

- حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي من خلال الفترة القادمة.
- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
- التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

ثانيا: الأهداف الرقابة

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ، وبذلك من خلال:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.
- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.
- التحقيق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.
- الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمحافظة عليها.
- المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومية.

ثالثا: الأهداف السلوكية

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى التأثير في سلوك اتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال:

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.

[1] خليل علي محمد، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط 2000، ص 302،303.

- افساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم، وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى، وذلك يؤدي إلى:

- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.
- زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وخاصة الاتصالات من الأسفل إلى الأعلى.
- توفير أساس عادل للثواب والعقاب.[1]

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

يتعين على السلطة وهي بصدد تحضير الميزانية أن تفيد بمجموعة من القواعد والمبادئ التي تحطم الميزانية والتي تتمثل في المبادئ التالية: .[2]

- مبدأ وحدة الميزانية.
- مبدأ عدم التخصيص.
- مبدأ سنوية الميزانية
- مبادئ عمومية الميزانية.
- مبدأ توازن الميزانية.

1. مبدأ وحدة الميزانية:

و يقتضي هذا المبدأ بضرورة وضع ميزانية واحدة تدرج فيها جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة، وهذا يعني أن يكون للدولة الواحدة ميزانية عامة واحدة وذلك لتبسيط معرفة الخطة المالية للدولة بمجرد النظر إليها.

كما يجب عدم الخلط بين الميزانية ذات الوثائق المتعددة وبين الميزانيات المتعددة فقد تكون الميزانية موحدة ومع ذلك تقدم في وثائق متعددة ولا يعتبر ذلك خروجا عن قاعدة وحدة الميزانية العامة للدولة.

[1] خليل علي محمد ،مرجع سابق ، ص 303 .

[2] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر،ط 1998، ص 139.

و يستند مبدأ وحدة الميزانية إلى اعتبارين أساسين أولهما مالي وثانيهما سياسي فالاعتبار المالي يتمثل في أن مبدأ وحدة الميزانية من شأنها تحقيق الوضوح والنظام في عرض ميزانية الدولة مما يؤدي إلى ايضاح إساءة استخدام الأموال فاستخدام موازانات متعددة تخفي عملية سوء استخدام الأموال العامة وتبذيرها.

أما الاعتبار السياسي فيتجسد في كون وحدة الميزانية تساعد السلطة التشريعية في مباشرة رقابتها على النفقات والإيرادات العامة، وعرض ميزانية شاملة يمكنه من إجراء مفاضلة بين كافة وجوه الانفاق، بحيث تقر ما تراه مناسبا وتستبعد ما لا يرى ضرورة له. [1]

2. **مبادئ عمومية الميزانية:** هناك طريقتان لإدراج الإيرادات والنفقات في الميزانية، هي طريقة الناتج الصافي وطريقة الموازنة الشاملة.

3. **مبدأ عدم التخصيص:**

ويستلزم هذا المبدئ عدم تحديد إيرادات معينة في الميزانية لمواجهة نفقة معينة، بل تجمع كافة الإيرادات في جانب واحد، ويقابلها في الجانب الآخر قائمة بالنفقات.

فتخصيص إيرادات معينة لجهة معينة يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تحتوي عليها الميزانية، مما يعني المساس بوحدتها وما ينجر عن ذلك من تبديد في الموارد أو قصور الميزانية عن تحقيق أهداف ذلك فإن مبدأ عدم التخصيص يساعد على الحصول على أكبر فائدة ممكنة من استخدام الموارد المالية المتوفرة للدولة، وذلك لمواجهة احتياجات طبقا لأولويتها.

4. **مبدأ سنوية الميزانية:**

و يقصد بمدى سنوية الميزانية أن تكون المدة التي تغطيها الميزانية سنة واحدة مع عدم اشتراط اتفاقها مع السنة الميلادية، وإنما تحدد السنة تبعا لظروف كل دولة وتختلف بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تجعل بداية السنة المالية لميزانية الدولة في أول جانفي والبعض الآخر كمصدر يجعلها في أول جويلية على أن تنتهي في آخر جوان.

وترجع أسباب اختيار السنة كفترة زمنية قياسية للميزانية العامة إلى ما يلي:[2]

---

[1] جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2004، ص 88.

[2] محمد مصطفى أبو مصطفى ، دور أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم للموازنة ،مذكرة ماجستر غير منشورة ،جامعة غزة ، ط 2009 ،ص 22، 27.

أ. صعوبة تقدير وتنبؤ إيرادات الدولة ونفقاتها إذا كانت لفترة طويلة، أي أكثر من سنة واحدة.

ب. إن إطالة فترة الموازنة إلى أكثر من سنة يقود إلى ضعف الرقابة.

ج. الفترة الزمنية التي توفر هذا الشرط، فإذا كانت الفترة الزمنية أقل من السنة فإنها لن تشمل كافة المراسيم والمحاصيل، وهذا يضعف من إمكانية مقارنة الموازنة الحالية بالموازنات السابق، كما أن إطالة فترة الموازنة إلى اكثر من سنة تقود إلى نفس النتيجة.[1]

5. مبدأ توازن الميزانية:

و يقصد بهذا المبدأ أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس، وهذا يعني أن الميزانية تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات والنفقات، وتعتبر الميزانية في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات، مما يضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز إما عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي، أو استخدام الاحتياطات أو أية أساليب أخذت لتمويل هذا العجز.[2]

المطلب الثالث: مراحل دورة الميزانية العامة

تتميز مراحل إعداد الميزانية العامة للدولة بالتتابع، مما يؤدي إلى تشكيل دورة كاملة للميزانية العامة تتضمن مراحل متعاقبة وهي: [3] مرحلة التحضير والإعداد. مرحلة الاعتماد. مرحلة التنفيذ والمراقبة. مرحلة المراجعة والرقابة.

الفرع الأول: مرحلة التحضير والإعداد

فيما يلي نذكر الاعتبارات والأسس التي تحكم مرحلة إعداد مشروع الميزانية العامة.

أولا: الاعتبارات التنظيمية

و تتمثل في هذا الإطار جميع القواعد والإجراءات والتعليمات التي يضعها المشرع أو تحددها وزارة المالية، ويجب على جميع الجهات الحكومية الالتزام بها أثناء تحضير مشروع الميزانية، وتأخذ عملية التحضير والإعداد الخطوات التالية:[4]

---

[1] محمد مصطفى أبو مصطفى ،مرجع سابق ، ص 27 .

[2] علي عبد الله، اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2002/2001 ص 31.

[3] كردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصادي الإسلامي، دار الخلدونية،ى الجزائر، ط 2007 ،ص 109.

[4] سعيد عبد العزيز عثمان ،مقدمة في الأقتصاد العام مدخل تحليلي معاصر ،الإسكندرية، الدار الجامعية ،ط 2003 ،ص55 .

1. صدور البلاغ الرسمي الذي يتضمن التعليمات الواجب اتباعها من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية عند إعدادها لمشروع الميزانية للسنة المقبلة.
2. تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بالتعميم على إيراداتها المختلفة وتزويدها بالنماذج المعتمدة من دائرة الميزانية العامة، ومتطلباتها بتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الميزانية الخاصة بها.
3. تتسلم دائرة الميزانية العامة مشاريع الميزانيات، حيث يتم دراستها من قبل المستخدمين بالدائرة، ثم تناقش بين الوزارات والدوائر المعنية.
4. الميزانية حول المخصصات المطلوبة للسنة المالية المقبلة.
5. بعد الانتهاء من مرحلة المناقشة يتم التوصل إلى صورة إجمالية واضحة لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة.
6. يتم رفع مشروع قانون الميزانية العامة لمجلس الوزراء، حيث يبدأ بدراسة وإجراء أية تعديلات ويتم وضع الميزانية العامة لمجلس الوزراء حيث يبدأ بدراسة وإجراء أية تعديلات، ويتم وضع الميزانية في صورتها شبه النهائية حيث يتم رفع مشروع قانون الميزانية إلى الأمة للمناقشة النهائية.

ثانيا: الاعتبارات الفنية

الفرع الثاني: مرحلة الاعتماد

وهي المرحلة الثانية من مراحل الميزانية ومن أدقها وأكثرها حساسية إذ لا يعتبر مشروع الميزانية العامة ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتمادها من السلطة المختصة طبقا للنظام السياسي لكل دولة.

فاعتماد الميزانية يعني إعطاء إذن وترخيص لأن تقوم السلطة التنفيذية بوضع الإيرادات المالية والنفقات موضع التطبيق، أي بجباية الإيرادات ومباشرة انفاقها. [1]

[1] سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،ألإسكندرية ،مصر ،ط 2000،ص 309 ، 310.

فعملية اعتماد الميزانية أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة التي تناقش فيها الميزانية قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ.

الفرع الثالث: مرحلة التنفيذ والمراقبة

وهي المرحلة الثالثة من مراحل الميزانية وأهمها وأكثرها خطورة، فمرحلة التنفيذ تتأثر عموما بمرحلة إعدادها واعتمادها فلا يمكن تصورها على أنها مرحلة مستقلة تتحمل وحدها جميع نتائج التنفيذ.

ويعني تنفيذ الميزانية مباشرة جباية وتحصيل الإيرادات المالية ومباشرة النفقات فبعد صدور قانون الموازنة تقوم وزارة المالية بإبلاغ كل وحدة حكومية بالميزانية الخاص بها، ويعتبر ذلك بمثابة الترخيص لتلك الوحدات ببدء العمل بالميزانية الجديدة.

و هناك قواعد عامة تحكم عملية التنفيذ وهي:[1]

- لا يجوز زيادة إجمالي المصروفات الفعلية عن المصروفات المقدرة إلا بعد موافقة السلطة التشريعية على اعتمادات إضافية.
- لا يجوز النقل من باب إلى باب آخر حتى ولو كان هناك وفر في الباب المنقول منه إلا بعد الرجوع إلى السلطة التشريعية.
- يجب الالتزام بكافة اللوائح والقوانين المتعلقة بالصرف، مثل تعليمات الشراء وتعليمات المقاولات والمناقصات وتعليمات البيع وتأجير أموال الدولة وغيرها.[2]

الفرع الرابع: مرحلة المراجعة والرقابة

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الرقابة:

أولا: الرقابة الإدارية

وهي رقابة تقوم بها الإدارة الحكومية على نفسها وأعمالها، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومية بمراقبة مرؤوسيهم طبقا للتسلسل الإداري المعمول به.

ثانيا: الرقابة البرلمانية

[1] سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العرقي، بغداد، سنة 2008، ص 47،48 .

[2] سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، مرجع سابق، ص 48.

ويقوم بها البرلمان، حيث لا تكفي أن تراقب الإدارة نفسها والأصل في الرقابة البرلمانية أن تكمون أثناء قيام السلطة التنفيذية بتنفيذ ميزانيتها. [1]

ثالثا: الرقابة المستقبلية

وهي رقابة تمارسها أجهزة مستقلة عن أجهزة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتعتبر هذه الرقابة أكثر الأنواع فاعلية، حيث يتولى هذه الرقابة هيئة فنية خاصة، حيث تقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الميزانية ومراجعة حسابات الحكومية ومستندات التحصيل والصرف وبناء عليه تستطيع السلطة التشريعية فحص الحاسب الختامي فحصا جديا تحاسب على أساسه الحكومة عن كافة المخالفات المالية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 48.

[2] بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، 2008،2009، ص 31،33.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق ذكره يمكن القول أن أسعار النفط مرت بعدة تطورات، جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الانتاج ونوعية النفط وكذلك مناطق الانتاج والتصدير، ويتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل، والتي لعل أهمها عامل العرض والطلب اللذان يلعبان دورا مهما في السوق البترولية.

كما تتأثر الميزانية العامة للدولة بتقلبات أسعار النفط خاصة تلك البلدان التي تعتمد في أغلب إيراداتها على مورد وحيد، مثل دول الشرق الأوسط، وبالتالي تظهر أهميته في كونه الممول لمشاريع البنية التحتية التي تقع على عاتق ميزانيات الدول النفطية، فانخفاض عائدات النفط والمحروقات بصفة عامة له الأثر المباشر خاصة في ظل تزايد النفقات العامة.

الفصـل الثانـي

تحليل أثر تقلبات أسعار النفط
على الإيرادات العامة والنفقات العامة
في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين أهم الدول المصدرة للنفط في العالم منذ القدم و خاصة بعد الاستقلال جراء الاصلاحات الاقتصادية الكبرى وتأميم المحروقات 24 فيفري 1971 وإذ يعتبر النفط العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ولقد لعب دورا هاما في وضع استراتيجيات وأهداف الاقتصادية بعد الاستقلال وفق المخططات التنموية الاقتصادية مع الظروف الاجتماعية والسياسية مما أثر على الميزانية العامة للدولة، وبالتالي التأثير على حجم النفقات، وبالتالي على أماكن الإنفاق، فهو مورد وحيد للخزينة الدولة الجزائرية مما جعل اقتصادنا مرهون بتقلبات أسعار النفط العالمية والظروف الاقتصادية المالية مما أثر على الكثير من المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

باعتبار فترة الدراسة تمتد من 2010 إلى 2021، سنتطرق في هذا الفصل إلى وصف الاقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط ومكونات الميزانية العامة للدولة بمكوناتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما سيتم التطرق إلى عجز الموازنة

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري في الفترة 2001-2021

المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط والميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري في الفترة 2001-2021

المطلب الأول: السياسة المالية من 2000-2009

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي ببرنامج دمع الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) بحيث خصص له مبلغ (111 مليار دينار جزائري) حوالي 9 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدار بحوالي 5159 مليار دينار أي ما يعادل 59 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايير دينار(114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق(1.216 مليار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ: 9680 مليار دينار(حوالي130 مليار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى. وبهذا ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003. وقد ساهمت السياسة بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، بحيث بدأ النمو الاقتصادي في عام2001 وتسارع في عامي2002 وارتفع إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003. وقد ساعد هذا النمو الاقتصادي في عام 2001 وتسارع في عامي2002 وارتفع إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003، وقد ساعد هذا النمو في الحد من البطالة، لينخفض المعدل إلى 23.7% في عام 2003 مقابل 27.3% في عام 2001[1]، كما انخفض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 3.921 مليار دولار سنة2009. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الستة الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2009 نسبة 10.2%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.30% سنة 2000 و1.60% سنة2005 ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول التالي:

[1] -Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003.

الجدول رقم(01): بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة2000-2009

المؤشر السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو%	2.2	2.6	4	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
رصيد الميزانية(% من الناتج المحلي الاجمالي)	9.7	3.4	0.2	7.4	6.9	11.9	13.6	4.4	7.6	6.4-
معدل التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.6	4.9	5.7
معدل البطالة%	28.9	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
الحساب الجاري(%من الناتج المحلي الاجمالي)	16.8	12.8	7.8	13.4	13.1	20.6	25.2	25.5	23.6	5.6
المديونية الخارجية(مليار دولار)	25.272	22.587	22.828	23.203	21.411	16.485	5.062	4.889	4.282	3.921

المصدر: نور الدين عبد القادر، بلحاج فراجي، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد05، العدد 01، مارس 2018، الجزائر، ص 208.

إصلاحات السياسة المالية 2010-2017: تمكنت الجزائر من توظيف الإيرادات الناتجة عن الأسعار النفط المرتفعة في مواصلة دعم النمو، وقد كانت السياسة المالية التيسيرية ملائمة في هذه الفترة، وهو ما تمثل في برنامج دعم النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني2010-2014. الذي حدد له برنامج من الاستثمارات العمومية، واستلزم من النفقات 21.214 مليار دج(أو ما يعادل 286 دولار مليار) وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في القطاعات السكة الحديدة والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار؛
- ✓ إطلاق المشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج(ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

ففي مجال الاقتصاد الكلي تم تحقيق نمو خارج المحروقات بلغ 1.7% مقابل توقع ب 3.5% في حين بلغ التضخم نسبة 3.26% مقابل توقع قدر بـ4%. وأخيرا انخفضت المديونية الخارجية للدولة فقد بلغت قيمة 2.068 مليار دولار في نهاية 2013 مقابل 2.489 مليار دولار في نهاية 2012.

أما بخصوص تنفيذ ميزانية سنة 2013، بلغت المداخيل 5940.9 مليار دج مقابل توقع ب3820 مليار دج في حين أن المصاريف بلغت 6092.1 مليار دج مقابل توقع بـ 8.6879 مليار دج وبلغ عجز الميزانية 151.2 مليار دج. كما استقرت البطالة في سنة 2013 عند 1.12 مليون، أي 9.8% من القوى العاملة مقابل 11.0% في سنة 2012[2].

[1]- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي2010، ص:02.

[2] -Rapport annuel de la Banque d'Algérie ,2013.

استمر هذا انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي بدأ في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47.1%. مما أدى إلى تغيير أحوال الكثير من البلدان المصدرة للنفط حول العالم. وينطبق هذا بوجه خاص على البلدان الشرق الأوسط والجزائر. وقد تحولت غالبية موازناتها العامة من تحقيق فائض إلى تسجيل عجز كبير كما تباطأ فيها النمو، وزادت المخاطر على استقرارها المالي. وفي مثل هذه البيئة المحفوظة بالتحديات، لن يكون إتباع سياسة مالية كمعتاد أمرا كافيا، فسيكون على صناع السياسات اعتماد تدابير مؤثرة لوضع الميزانيات العامة على مسار أسلم، ومعالجة المخاطر التي تتعرض لها السيولة وجودة الأصول في القطاع المالي، وتحسين أفاق النمو. وستكون هذه عملية صعبة وطويلة الأجل، ولكن الأمر المبشر هو أن كثيرا من البلدان بدأت بداية قوية، وخاصة فيما يتعلق بسياسات الميزانية[1].

بالنسبة للجزائر في المراحل البكرة من انخفاض أسعار النفط، اتخذت إجراء ملائما حين استعانت بمدخراتها لمواجهة نقص الإيرادات النفطية. ولما أتضح أن هذا الانخفاض سيستمر، قامت بتخفيضات كبيرة الإنفاق، وهو تحرك بديهي لأن النفقات العامة كانت قد تضخمت في فترة ارتفاع أسعار النفط.

-تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015[2]مراجعة نسب بعض الضرائب وترشيد النفقات العمومية لتقليص عجز الميزانية، بحث تم إعداده على أساس إطار الاقتصاد الكلي الذي يتوقع نمو خارج المحروقات بنسبة 5.1% وتضخم بنسبة 4% علما أن سعر برميل البترول المرجعي يقدر ب37 دولار لحساب الميزانية و60 دولار أمريكي على مستوى الأسواق. كما تم تحديد مداخيل الصادرات المتوقعة من النفط بـ34 مليار دولار مقابل 68 مليار دولار خلال 2014. أما قيمة الواردات فمن المتوقع أن تبلغ 3.57 مليار دولار مقابل 60 مليار دولار خلال 2014.

إلا أن الأرقام الحقيقية كانت عكس ما كان متوقع، حيث سجلت المالية العامة في سنة 2015 عجزا في الميزانية، بلغ 2553.2 مليار دينار، أي ما يعادل 15.4%، من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجزا قدره 1257.3 مليار دينار في سنة 2014. وتم تمويل العجز الميزاني لسنة 2014 ولسنة 2015 بواسطة اقتطاعات معتبرة من موارد صندوق ضبط الإيرادات. وبلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015، 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635.3 مليار(-11.1%). نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات(-1014.9 مليار دينار أي ما يعادل -30%)، كما بلغت نفقات الميزانية الكلية 7656.3 مليار دينار مقابل 6995.7 مليار دينار في 2014، أي بارتفاع قدره9.5%[3].

[1] -Martin Sommer, Juan Treviño, and Neil Hickey, Oil Exporters Learn to Live with Cheaper Oil, IMFBlog, International Monetary Fund, June 8th, 2016.

[2]- بوابة الوزارة الأولى، اجتماعات ومجالس، الحكومة الجزائرية، بيان مجلس الوزراء المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2015، المنعقد يوم 22 جويلية 2015.

[3] -Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2015.

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك لاستكمال تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة2015 وكذلك تلك المتخذة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير الهادفة لتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة، مما تطلب عند إعداد مشروع الميزانية لسنة2016، لذلك تم إعداد قانون المالية لسنة 2016 على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بـ37 دولار، وسعر صرف ب98 دج للدولار الواحد. ويتوقع نص القانون نمو خارج المحروقات بنسبة 6.4% وتضخما متحكم في عند نسبة 4%. وبالنسبة للميزانية فإن الحكومة تتوقع لسنة 2016 نفقات ميزانية ب2.7984 مليار دج أي بانخفاض يقدر بنسبة 8.8% مقارنة بالنفقات المقررة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015. يفسر ذلك بتراجع نفقات التسيير بنسبة 3.3% أي ما يعادل 164.9 مليار دج، وبانخفاض نفقات التجهيز(اعتمادات الدفع) بنسبة 16%، لتبلغ 3176.8مليار دج. وبالنسبة لإيرادات الميزانية فقد حددها نص قانون المالية2016 عند 4.4747 مليار دج منها 2722.6 مليار دج من الإيرادات العادية و1682.5 مليار دج من الجباية النفطية[1].

عند نهاية شهر ديسمبر 2016، بلغت النفقات العمومية 7303.8 مليار دينار، وواصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها، حيث بلغت 1805.4 مليار دج مقابل 2273.5 مليار دج في نهاية 2015. كما بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27.66 مليار دولار، باعتبار متوسط سعر برميل البترول بلغ 45 دولار في سنة 2016، وكذا حجم الصادرات، الذي ارتفع بـ 10.6% مقارنة بنسبة 2015، وبذلك بلغت مستوى الإيرادات الكلية 29.05 مليار دولار؛ منها 1.39 مليار دولار إيرادات الصادرات خارج المحروقات، وبلغ مستوى الواردات 49.44 مليار دولار، مسجلا انخفاضا بـ3.21 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2015(-6.1%)؛ وسجل الميزان التجاري، بذلك، عجزا بلغ 20.38مليار دولار، ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26.32 مليار دولار، ليبلغ عجز ميزان المدفوعات 26.03 مليار دولار؛ وانخفض، نتيجة لذلك، قائم احتياطيات الصرف من 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016. الذي بقي معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي، يبقى المستوى ضعيف جدا للدين الخارجي(3.85 مليار دولار، ما يمثل 2.45% من إجمالي الناتج الداخلي في 2016)، وبهذا تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا. بالنسبة للتضخم بعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013 و2014، عاد ليرتفع في سنة2015، ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4.8% وبلغ في ديسمبر 2016 معدل 6.4%، بالنسبة للبطالة تم تقليص نسبها بشكل كبير بحيث انتقلت من 30 بالمائة سنة 2000 إلى أقل من 10 بالمائة في سنة 2016[2].

تضمن مشروع قانون المالية 2017 المعد على أساس سعر 50 دولار لبرميل النفط، وسعر الصرف بـ108دج للدولار الواحد وبتوقع لمعدل التضخم عند 4 في المائة ولمعدل النمو عند 9.3 في المائة، وإيرادات

[1]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة2016، لجنة المالية والميزانية، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر نوفمبر2015.

[2]- بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017.

مقدرة ب5635.5 مليار دج وهو ما يمثل زيادة تناهز 13 بالمائة مقارنة بسنة2016. وستدر الجباية العادية 2845.4 مليار دج أي زيادة ب3.5 بالمائة فيما قدرت مداخيل الجباية البترولية ب2200 مليار دج. وفيما يخص النفقات تضمن مشروع الميزانية مبلغ 6883.2 مليار دج منها 4591.8 مليار دج بالنسبة لنفقات التسيير و2291.4 مليار دج قروض دفع بالنسبة لنفقات التجهيز، مقسمة على نفقات الاستثمار ب1620.4 مليار دينار وعمليات بأس المال ب670.9 مليار دينار. أما فيما يخص الرصيد الإجمالي للخزينة فإن العجز سيقلص بنحو النصف مقارنة بسنة 2016 بحيث سينخفض من 15 بالمائة إلى 8 بالمائة. وبالرغم من القيود المالية التي ميزت إعداد مشروع الميزانية 2017 فإن هذا الأخير يعكس تمسك الدولة بالعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني. وهكذا سيخصص مبلغ 1630.8 مليار دج للتحويلات الاجتماعية أي 23.7 بالمئة من ميزانية السنة. ويتضمن مشروع قانون المالية عدة اقتراحات وتدابير تشريعية ترمي إلى تحسين إيرادات الدولة وتشجيع الاستثمار وكذا مزيد من التسهيل والتخفيف في الإجراءات الجبائية. ويقترح النص في هذا الإطار الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وكذا الحقوق الجمركية لمدة 5 سنوات على المستلزمات والمواد الأولية المستوردة أو المقتناة محليا من قبل المناولين في إطار نشاطهم لتصنيع مركبات والقطع الموجه للصناعة الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية. من جهة أخرى يدرج القانون تمديد برنامج المطابقة الجبائية الطوعية إلى غاية 31 ديسمبر 2017 عوض 31 ديسمبر2016. ولمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية يقترح المشروع إعادة جدولة ديونها الجبائية على مدى لا يتجاوز 36 شهرا.

كما تضمن قانون المالية أيضا زيادة في الرسوم والضرائب وحقوق الطابع للتعويض وبصفة جزئية تدهور مداخيل الجباية النفطية التي ستنخفض ب30بالمئة بالنسبة للمعدل العادي ومن 7بالمئة إلى 9بالمئة بالنسبة للمعدل المنخفض. ومن أجل الامتثال للتعريفة ذات 10 أرقام المدرجة من طرف الجمارك يحدد القانون قائمة السلع والخدمات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة على سعر منخفض(9بالمئة) الذي يشمل 80 تعريفة جمركية، ويقترح قانون المالية زيادة الضرائب على المنتجات النفطية من 1 إلى 3دج/للتر، للمازوت والأنواع الثلاثة من البنزين. كما ينص القانون فرض رسم الفعالية الطاقوية الذي سيطبق على المنتجات المستوردة أو المنتجة محليا والتي تعمل على الكهرباء أو الغاز أو المنتجات البترولية[1].

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل الإصلاحات من 2000-2019

أولا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2000-2009: لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)،(2001 -2004 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي)،(2005-2009 برنامج التنمية الخماسي).

[1]- نور الدين عبد القادر، **بلحاج فراجي، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017**، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد05، العدد 01، مارس 2018، الجزائر، ص ص:212-213.

1. **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار استراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاح الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009، وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي[1]، ويعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000والمقدر بـ 11.9مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1.1 أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي:

- ✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ خلق مناصب العمل والحد من البطالة؛
- ✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق هذه الأهداف عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة الذكر وهي:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، حيث أنها تمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي؛
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشئات منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

[1]- حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص:15.

- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

1.2 **مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:** يتمحور مخطط الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم02: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص:194.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم03: التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل القاعدية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،2001-2009**، مرجع سبق ذكره، ص:195.

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تستحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5مليار دج اي ما نسبته40.1%من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية البشرية.

ومن النتائج التي ظهرت في السنة الأخيرة لهذا البرنامج نذكر:

- ✓ تحقيق نمو حقيقي بـ 5.1%خلال الربع الأول من سنة 2004؛
- ✓ ارتفاع الإيرادات بحوالي 9.3%؛
- ✓ استرجاع الفوائض في الجانب التجاري وميزان المدفوعات؛
- ✓ ارتفاع حصيلة الاحتياطيات إلى 43.11 مليار دولار نهاية 2004؛
- ✓ لم تعرف الخصخصة التطور المسطر لها، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002على خصخصة جزئية أو كلية لـ 100مؤسسة.

إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية. وحسب التقارير التي أوردها البنك الدولي فإن المداخيل الجزائرية قد تجاوزت 41 مليار دولار سنة 2005 أي تجاوزت مداخيل 2004 بأكثر من 9 مليار دولار وبالتالي هناك توقعات لبلوغ احتياطيات الصرف الجزائرية لـ 130مليار دولار خلال سنة 2010 وكذلك الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 150مليار لنفس السنة[1].

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 -2004،

[1]- شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **الاقتصاد الجزائري ومتطلبات الشراكة الاورو جزائرية**، مرجع سابق، ص:4.

وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة2004 حدود 38.5دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شانه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

1.2 أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية اثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد ، سواء كان الجانب الصحي ، الأمني أو التعليمي؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبني التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبني التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر، حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

2.2 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو[1]: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203مليار دج أي ما يقارب

[1]- بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،2009-2001**،جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص419.، ص ص:194-203.

55مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ1071مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 119مليارد ج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج وكما يوضحه الشكل التالي:

الجدول رقم04: البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له2005-2009

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،2009-2001، مرجع سابق، ص203.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم05: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بودخدخ كريم، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،2009-2001، مرجع سابق، ص: 203.

ثانيا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014تمت دراسته والموافقة عليه يوم 14ماي 2010بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية[1].

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012، ص 147.

خصصت له مبالغ مالية إجمالية قد 21214مليار دج أي ما يعادل 286مليار دولار أمريكي. يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى[1]:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700مليار دج أي ما يعادل 130مليار دولار؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج أي ما يعادل 156مليار دولا.

من خلال جدول أسفله يتضح لنا أن هذا البرنامج أنه يركز على قطاع التنمية البشرية حيث خصص له غلافا ماليا قدره 9696مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5%من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، أما بالنسبة لتطوير الهياكل القاعدية والتنمية الاقتصادية فهما يهدفان إلى ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه وكذا دعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.

الجدول رقم06: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة
1- برنامج التنمية البشرية	9696	45,7%
- السكن	3700	
- التربية،التعليم العالي، التكوين	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات*	1679	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	39,5%
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3150	16,05%
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	
المجموع	21214	100%

المصدر: أحمد الضيف، نسيمة بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من1967-2019مرجع سابق، ص:172.

عموماُ يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي لتنمية 2015-2019: هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره

[1] أحمد الضيف، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من1967-2019**،مرجع سابق، ص171.

52.4مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...إلخ. ويهدف إلى:

- ✓ العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- ✓ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ استحداث مناصب شغل؛
- ✓ استهداف بلوغ نسبة نمو7%مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ✓ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ✓ عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من اجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- ✓ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص[1].

وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري[2]:

- ❖ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء (65مليار دولار) الهادف إلى انجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق سنة 2019، وسيتم انجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب
- ❖ المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (2015-2020) الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700هكتار مقابل20ألف هكتار بالمغرب و330ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتدبير النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

---

[1]-حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس،2015-2016، ص ص:268-269.

[2]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه**، متاح على :http://iefpedia.com/arab/wp تاريخ الاطلاع18-05-2018، ص ص:10-12.

المبحث الثاني: انعكاسات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر 2010-2021

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

رغم تراجع عائدات المحروقات بسبب انخفاض الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول استمر التوسع في النفقات العامة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف يأتي في مقدمتها النمو والتشغيل، والجدول التالي يوضح تطور السياسة المالية:

الجدول 07: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات عامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2010	4379.6	4466.9	2659	1807
2011	5790.1	5853.6	3879.2	1974.4
2012	6339.3	7058.1	4782.6	2275.5
2013	5957.1	6024.1	4131.5	1892.6
2014	5738.4	6980.2	4486.3	2493.9
2015	5103.1	7656.3	4617	3039.3
2016	5110.1	7297.5	4585.6	2711.9
2017	6182.8	7389.3	4757.8	2631.5
2018	6424	6800	4500	2300
2019	6507	6507	4954	2601
2020	6764	7804	2940	6746
2021	6266	8164	3153	6266

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2011 ، 2014، 2015، 2017،
- قوانين المالية لسنة 2018-2019-2020-2021.

قُدرت الإيرادات العامة ب 4379.6 مليار دج سنة 2010 لتسجل ارتفاعا في السنتين المواليتين، ثم تنخفض سنة 2013 أين بلغت 5957.1 مليار دج واستمر هذا الانخفاض إلى سنة 2016 أين بلغت 5110.1 مليار دج ثم تسجل ارتفاعا في سنة 2017 لتبلغ 6182.8 مليار دج وتسجل بعد ذلك ارتفاعا طفيفا في سنة 2018 لتبلغ 6424 مليار دج، ليستمر الارتفاع في السنتين اللاحقتين 2019 و 2020 ب 6507 و 6764 مليار دج لسنتي 2019 و 2020 على التوالي، أما في سنة 2021 فقد سجلت انخفاضا بالمقارنة مع سنة السابقة لتسجل قيمة 6266 مليار دج.

بلغت النفقات العامة 4466.9 مليار دج سنة 2010 وتسجل بعد ذلك تزايدا حتى سنة 2013 أين انخفضت ب 17.16% عن سنة 2012 لترتفع من جديد فوصلت في 2014 إلى

6980.2 مليار دج، كما قدرت ب 7656.3 مليار دج سنة 2015، لتسجل انخفاضا قدر بـ 5% في 2016 لترتفع من جديد سنة 2017 وتعاود الانخفاض في سنة 2018، وتواصل هذا الانخفاض في السنة الموالية أين تم تسجيل قيمة 6507 مليار دج 2019، لتعود للارتفاع في السنوات اللاحقة أين سجلت في سنوات 2020 و 2021 قيمة 7804 و 8164 مليار دج على التوالي.

بالنسبة لنفقات التسيير فقد عرفت تزايدا مستمرا طول هذه الفترة وذلك بسبب سياسات التشغيل التي اتبعتها الجزائر، كما أن نفقات التسيير تستحوذ على نسبة أكبر من 50% من إجمالي النفقات العامة مقابل نفقات التجهيز، الأمر الذي يعبر عن تدعيم الطلب الاستهلاكي على حساب الطلب الاستثماري والذي ربما سينشئ ضغوطا تضخمية بسبب عدم مراعاة طبيعة الموارد المالية التي تغطي مناصب الشغل المستحدثة.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري والميزانية العامة للدولة ترتبط بمتغير خارجي يتمثل في أسعار المحروقات سنعرض في هذا المطلب أسعار النفط بالإضافة إلى قيمة الجباية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

أولا : تغيرات أسعار النفط في الفترة 2009 إلى 2013

اتسمت هذه الفترة انخفاض في بدايتها واستقرار نوعا ما في وسطها وانخفاض طفيف في نهاية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 08: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2009-2013

الوحدة: (مليون دولار أمريكي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
السعر بالدولار للبرميل	62.25	80.15	112.943	111.045	108.971

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على

- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013، : ص 228 .

-بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013، : ص 65.

يتضح لنا من خلال الجدول أن أسعار النفط في تطور ملحوظ ويأخذ منحا متصاعد طول الفترة 2009 - 2013 حيث انتقل من 26.25 دولار للبرميل سنة 2009 ليصل إلى 108.97 دولار للبرميل سنة 2013، حيث أنه سجل أقل قيمة له سنة 2009 وهذا راجع لنتائج العاصفة أزمة المالية العالمية سنة 2008التي أثرت على الأسعار في السوق بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي كان له أثر على انخفاض النمو الاقتصادي

وأيضا انعكس على النمو الطلب العالمي على النفط . بينما كانت هناك زيادة طفيفة سنة 2010 وصل إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع سنة 2009

ففي 2011 و2012 ارتفع أسعار النفط، لكن 2011 كان ارتفاع محسوس وهذا نتيجة لما شهادته المنطقة العربية من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية سميت بالربيع العربي، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، إذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطيع أوبك تعويض الكمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار للبرميل أي بقدر 112.943 دولار للبرميل واستقرت عند ذلك الحد حتى سبتمبر 2011 لأن ليبيا ما زالت غير مستقرة إضافة إلى سوريا والعراق.

-وفي سنة 2012 كان سعر النفط 111.045 دولار للبرميل، وهذا تمخض عن القرارات التي فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط عالية.

ما هو ملاحظ على سنة 2013 انخفاض طفيف في أسعار النفط حيث وصل إلى 108.971 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2012 بمقدار 2.074 دولار للبرميل برغم من نمو الطلب العالمي بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم وكذلك تعافي الاقتصاد العلمي وبارتفاع استهلاك في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) [*] بأكثر مما كان متوقع.

ومن ناحية أخرى خفضت منظمة الأوبك إنتاجها بنحو 900 ألف برميل في اليوم سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 التي كان إنتاجها يقدر بـ31 مليون برميل في اليوم في سنة 2012.

لكن الجزء الأكبر من التخفيضات لم يكن طوعيا، حيث انهار الإنتاج الليبي في النصف الثاني من سنة 2013 ما أسهم في خفض إنتاجها بمعدل 400 ألف برميل في اليوم في عام2013 ، في حين أن الفساد المؤسسي في نيجيريا أدى إلى خسارة 200 ألف برميل في اليوم من إنتاجها.

ثانيا: تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2014 إلى 2018

يتعرض النفط كأي سلعة أخري إلى التقلبات أسعاره في السوق العالمية وكذلك إلى الصدمات من شأنها تؤثر على الطلب والعرض العالمي من هذه.

سوف نوضح أكثر من خلال الجدول التالي:

[*] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية تتكون المنظمة من دولة. 36 (OECD) ، وتأسست في 1961/09/30.

الجدول رقم 09 : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014 إلى 2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط	100.234	53.066	45.005	54.053	56.41

المصدر : من إعداد الطالبتين والاعتماد على:

- التقرير السنوي للبنك الجزائر لسنة 2015و2016 و2017 من خلال موقع http://www.bank-of-algeria.dz وتم الاطلاع عليه يوم 2021/04/08 على الساعة 14.56

-التقرير السنوي منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك " OPEC الصادر بتاريخ:2019/01/17 من خلال الموقع للمنظمة http://www.bank-of-algeria.dz وتم الاطلاع عليه يوم 2021/05/30 00:30 على الساعة 2021/05/30

نلاحظ من خلال الجدول أن أسعار النفط شاهدة انخفاض حاد خلال الفترة الدراسة أي من سنة 2015 إلى سنة 2018 حيث انتقلت من 53.066 دولار للبرميل إلى 56.41 دولار للبرميل سنة 2018 بينما حققت أكبر سعر سنة 2014 حيث كان 100.234 دولار للبرميل وهذا يرجع لعدة أسباب سنتطرق لها من خلال تحليل كل سنة.

1- ما يلاحظ على سنة 2014 نجد أن الأسعار النفط وصلت إلى أرقام قياسية بـ 234.100 دولار للبرميل خلال النصف الأول من نفس السنة، بينما شهدت الأسعار في النصف الثاني السنة انخفاض في الأسعار بـ 90.38 دولار للبرميل وهذا الانخفاض قدره 47.1 %،وهذا نتيجة الانخفاض الأسعار في الثلاثي الرابع لسنة 2014بـ 75.38 دولار للبرميل، حيث أرجعت منظمة الأوبك هذا الانهيار للأسعار يعود إلى المضاربة في الأسواق، وان هذا الهبوط المفاجئ في الأسعار يعود إلى تأمر لخفض الأسعار وليس بسبب عوامل اقتصادية فقط ومحاولة سلب مكانة منظمة من خلال ظهور النفط الصخري لمنافسة النفط العادي وبرغم ذلك أبقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، ويعتبر بمثابة عقاب جماعي، حيث اتفق كبار المنتجين في العالم والولايات المتحدة الأمريكية رغم خسارتها من النفط الصخري على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديا بسبب موقفها من الأزمة أوكرانيا وكذلك معاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها التي أصبحت لديها القدرة أكبر على البيع نفطها في الخارج. واستمر الانهيار في الأسعار حتى وصل إلى 53.066 دولار للبرميل سنة 2015. مما شكلت أزمة نفطية.

2- بقية الانهيارات مستمرة من سنة إلى أخرى حيث أخذت اتجاه تنازلي وقد سجلت أقل سعر له سنة 2016 بـ45.005 دولار للبرميل وهذا راجع للعديد من الأسباب نلخصه في :

2-1- صعود الولايات المتحدةّ كمصدر للنفط حيث برزت خلال الفترة 2012 إلى 2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا للبترول.متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجا للبترول.

2-2- زيادة الإنتاج في العراق بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا.

2-3-عودة إيران إلى تصدير النفط بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1" ومن خلالها تم رفع [*] جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل.

2-4- احتكار الأوبك لم يعد فعالا اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية والعراق و إيران ونيجيريا وفنزويلا على إنتاج مشترك يقدر بـ 32.3 مليون برميل يوميا وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط ، المقدر بـ97مليون برميل يوميا .

3-وما يميز فترة 2017 و2018 ثبات نسبي برغم من اتخاذ أسعار النفط الاتجاه التنازلي المستمر مقارنة بسنة 2014، حيث نجد أن أسعار النفط واصلت ارتفاعاتها على مدار شهري نوفمبر وديسمبر 2017 على خلفية تمديد اتفاقية خفض الإنتاج بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة "أوبك"، ويتوزع الخفض بين 2.1 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين، ومع دخول الاتفاق حيز التنفيذ مطلع 2017، واصلت أسعار الخام صعودها لكن بشكل بطيء.بـ54.053 دولار للبرميل، ويعود البطء في تحسن أسعار النفط، إلى نشاط في إنتاج النفط الصخري من جانب الولايات المتحدة، ما دفع إلى ضغط على المعروض العالمي.

لقد اختلفت التوقعات بشكل كبير قبل تمديد الاتفاق وبعده، إذ إن التوقعات لسعر النفط لعام 2018، قبل تمديد رج «بي.بي» ّ دولار أوت؛ حت شركةً خفض الإنتاج كانت تدور حول 55-60 ا، وأقل من ذلك، ففي دولار النفط الصخريً البريطانية أن تتحرك أسعار النفط في نطاق بين 45 و55 ا للبرميل، مع نمو إنتاج الأمريكي.

[*]مجموعة 5+1 والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري ومختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تطور تغيرات أسعار النفط والميزانية العامة للجزائر خلال فترة الدراسة، وما استخلصناه من هو أن الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبطا بأسعار المحروقات والتي تحدد خارجيا في الأسواق الدولية، وبالتالي التبعية في مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة.

الخـــاتمــة

الخاتمة:

إن أسعار البترول تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري أو بالأحرى الدول التي تعتمد على الريع البترولي، ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى تحليل تلك الأليات التي تؤثر بها أسعار البترول على مختلف توازناتها الاقتصادية، ومن بينها التوازن الخارجي ممثلا بالميزانية العامة للدولة الذي يشكل المرآة العاكسة لحالة النشاط الاقتصادي ومؤشراته المرتبطة بتوزيع النفقات العامة لتمويل النشاط الاقتصادي.

إن الأهمية النسبية التي تكتسبها عائدات المحروقات في الوطن العربي تعود اساسا الى الدور المتميز الذي لعبه قطاع النفط في مسار وطبيعة التنمية العربية سواء في الدول المنتجة أو المستوردة له، فالزيادة الكبيرة التي تحققت في العائدات النفطية اتاحت الدول المنتجة للنفط فرسا هائلة التطور الاقتصادي من خلال تحسين مستويات المعيشة .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحة الفرضية الأولى أي أن الميزانية العامة للدولة تتأثر بتقلبات أسعار النفط بعلاقة طردية لاعتمادها بشكل أساسي على عائدات المحروقات"

بالنسبة للفرضيات الجزئية:

لأسعار النفط أهمية في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية، صحة الفرضية حيث تصل نسبة التمويل عائدات المحروقات إلى 97% من إجمالي الإيرادات.

تغير سعر مورد رئيسي هام حتما سيؤثر على الميزانية العامة للدولة، صحة الفرضية لأن تمويل النفقات العامة يعتمد اعتمادا كليا على عائدات المحروقات.

النتائج العامة:

فيما يلي ندرج النتائج التي تم التوصل اليها:

- النفط ثروة ذات قيمة اقتصادية واستراتيجية لابد من استعمالها وتعظيم الاستفادة منها قبل زوالها؛
- رغم التأثير الايجابي الهائل للنفط في تنمية الاقطار العربية المصدرة له الآن هناك بعض الآثار السلبية غير المباشرة والمتمثلة في الاستنزاف المستمر لقاعدة الموارد البيئية والطبيعية

غير المتحددة. كما تساهم عملية تكرير النفط في تلويث كل من الهواء والماء حيث تنبعث بعض الغازات الملوثة والسامة؛

- للنهوض بمسائل التنمية المستدامة ذات الطابع الاقليمي على المستوى المحلي ينبغي مكافحة التلوث العابر للحدود مع دعم القضايا ذات الطابع الاقليمي؛
- التحديات البيئية تؤثر سلبا على المسيرة التنموية المتسارعة التي تنتهجها الدول العربية كما تؤثر على تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية وعلى ذلك فان حماية البيئة هي احدى مشكلات التنمية والاستقرار.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل اليها نقترح ما يلي كتوصيات:

- البحث عن مصادر أخرى للتمويل خارج قطاع المحروقات؛
- المطلوب من بلدان الاوبك ان تتكيف مع حركة المتغيرات الاستراتيجية الجديدة التي تحكم أوضاع سوق النفط و الطاقة على الصعيد العالمي؛
- لم يعد كافيا الاتفاق على توزيع حصص الإنتاج للنفط الخام فيما بين بلدان منظمة الأوبك بل الأمر أصبح يتطلب تنسيقا وتشاورا مستمرا مع البلدان المصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك؛
- تحويل أي إيرادات نفطية إلى مشاريع منتجة تؤدي دورا في التنويع الاقتصاد.

آفاق الدراسة:

– تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسات الاقتصادية الكلية؛

– دور الجباية البترولية في دعم مشاريع البنية التحية؛

– الطاقة الشمسية كمورد استراتيجي ومصدر للدخل.

قـــائمـــة المراجـــع

قائمة المراجـــــع:

أولا: الكتب

1. [1]ردودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة للدولة في الاقتصادي الإسلامي، دار الخلدونية، الجزائر، ط 2007.
2. أحمد فريد مصطفى، **موارد اقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة**، مصر،2006.
3. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 2004.
4. خليل علي محمد، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط 2000.
5. سعيد عبد العزيز عثمان ،مقدمة في الاقتصاد العام مدخل تحليلي معاصر ،الإسكندرية، الدار الجامعية ،ط 2003 .
6. سنوري عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 2000.
7. سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر، ألإسكندرية ،مصر ،ط 2000.
8. عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، مقدمة في الاقتصاد العام، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط 1998.
9. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،2015.
10. محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة**، الطبعة الأولى، ليبيا، ،2003.
11. محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى ،2003.
12. محمد ماضي وكمال ديب، **اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة** ، النشر الجامعي الجديد ،تلمسان الجزائر ، 2017.

المذكرات:

1. محمد مصطفى أبو مصطفى ، دور أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم للموازنة ،مذكرة ماجستر غير منشورة ،جامعة غزة ، ط 2009 .
2. أحمد بوحلال، مدى فعالية المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماجستير، غير منشورة ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، ط 2010،2009.
3. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، 2008،2009.
4. بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الأثر الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2014-2015.
5. بو فيلح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطّة الواقع والآفاق مع الإشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010\2011.
6. بودخدخ كريم، **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،2009-2001**،جامعة دالي إبراهيم الجزائر.
7. حميدة أوكيل، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس،2015-2016.
8. رحمان أمال، **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه علوم ألاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
9. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العرقي، بغداد، سنة 2008.
10. علي عبد الله، اساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2002/2001.

ثالثا: المجلات

1. ادريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (2014-1980)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبى بكر القايد، تلمسان، 2016-2015.
2. جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد09، المجلد 01، جوان 2016.
3. جسر التنمية، **أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية قضايا التنمية في الدول العربية**، العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
4. حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر.
5. سعد الله داود، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط واثرها على استقرار الاسعار2010-2008**، مجلة الباحث، عدد9.
6. سهام حسين البصام، **مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية – دراسة تحليلية**-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، العراق، 2013، مقال بدون ترقيم.
7. الطاهر الزيتوني، **التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، منظمة الأوبك، الكويت، شتاء 2010.
8. عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت عمى تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد 15، العدد 1، غزة (فلسطين)، 2013.
9. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2012.
10. ناجي عبد الستار محمود وعلي خضير عباس، **أسعار النفط الخام وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية المنتجة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد(1)، المجلد(41)، العراق، كانون الثاني(2007).

11. نور الدين عبد القادر، **بلحاج فراجي، تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط بالجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2017**، المجلة المغربية للاقتصاد والمناجمت، المجلد05، العدد 01، مارس 2018، الجزائر.

التقارير

1. بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017.

المواقع الالكترونية:

2. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، **الاقتصاد الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الاقتصاد الجزائري وتحفيزه**، متاح على :http://iefpedia.com/arab/wp تاريخ الاطلاع18-05-2018.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن عيسى سعاد المولود(ة) بتاريخ: 02/08/1987 ب: .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 109567**** الصادرة بتاريخ: 26/05/2021 عن: بجاية

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر التقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر 2015/2021

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 21/06/2022

التوقيع و البصمة

.....

نظر وصدق على توقيع السيد (ة): بن عيسى سعاد
المسيلة في: 21 جوان 2022
رئيس م ق س ب
من رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف المختص
عمارة بوبكر الصديق

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: عمارة ربيعة المولود(ة) بتاريخ: 1999/01/07 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206835385 الصادرة بتاريخ: 2021/7/7 عن: دائرة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر سياسات أسعار الصرف على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2010-2021

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/21

نظر وسلم على توقيع
السيد (ة): ..... 21 جوان
المسيلة في : 2022
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ق رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف المكلف
عمارة بوبكر الصديق

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وباعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية والميزانية العامة للدولة تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفي ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعيات على الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الميزانية العامة في الجزائر والتي أثبتت هذه الدراسة بأن الميزانية العامة للدولة ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع يترك مرة أثر سلبي ومرة أثر ايجابي على التمويل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، تقلبات أسعار النفط، الميزانية العامة، الإيرادات النفقات

Abstract:

This study aims to identify the importance that the oil sector acquires in the Algerian economy, and as an economy that depends heavily on oil, the Algerian economic and financial policy and the state's general budget also depend largely on oil revenues, which are constantly changing with the change in oil prices in global markets.

In light of the sharp fluctuations that oil prices are exposed to in global markets during relatively close periods and their repercussions on the Algerian economy, this research aims to know the impact of oil price fluctuations on the components of the general budget in Algeria, which this study proved that the state's general budget is significantly related to oil prices, whether It goes up or down, which means that the fluctuation of oil prices, down or up, leaves once a negative impact and once a positive impact on financing in Algeria.

Keywords: oil prices, oil price fluctuations, the general budget, revenues, expenditures